مجلة أنثروبولوجية الأديان المجلد 22 العدد02 2026/06/05

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الدين و الديقراطية في خطاب الحركات الاسلامية الجزائرية قراءة انثروبولوجية في تمثلات الشرعية السياسية

"Religion and Democracy in the Discourse of Algerian Islamic Movements: An Anthropological Reading of Representations of Political Legitimacy"

مدان حياة*

جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد–الجزائر–

meddanehayet@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/02/14 تاريخ القبول: 2026/05/19

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين الدين والديمقراطية في خطاب الحركات الإسلامية الجزائرية من منظور أنثروبولوجي، مع التركيز على كيفية تمثل الشرعية السياسية في هذا السياق. يعتمد البحث على تحليل الخطاب السياسي والديني لهذه الحركات، واستكشاف الرموز والمعاني التي توظفها لتبرير مواقفها تجاه الديمقراطية. كما يناقش البحث التوتر القائم بين المرجعية الدينية والمطالب الديمقراطية، وكيفية إعادة إنتاج الشرعية في ظل التحولات الاجتماعية والسياسية. من خلال هذه القراءة، يسعى البحث إلى فهم آليات بناء الشرعية السياسية في خطاب الإسلاميين الجزائريين، وإبراز دور الثقافة والرموز الدينية في تشكيل التصورات السياسية.

الكلمات الدالة: الدين.الديمقراطية.الحركات الإسلامية.الشرعية السياسية.

Abstract:

This study aims to examine the relationship between religion and democracy in the discourse of Algerian Islamic movements from an anthropological

* **المؤلف المرسل: مدان حياة ، الايميل:** meddanehayet@gmail.com

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

perspective, focusing on how political legitimacy is represented within this context. The research relies on analyzing the political and religious discourse of these movements and exploring the symbols and meanings they employ to justify their positions toward democracy. It also addresses the tension between religious references and democratic demands, as well as the reproduction of legitimacy amid social and political transformations. Through this approach, the study seeks to understand the mechanisms of constructing political legitimacy in Algerian Islamist discourse and highlight the role of culture and religious symbols in shaping political perceptions.

Keywords: Religion**.** Democracy**.** Islamic Movements**.** Political Legitimacy

مقدمة:

تشهد الساحة الجزائرية تجاذبًا معقّدًا بين المرجعيات الدينية وتحديات الرهانات الديمقراطية، وهو ما يتجلى بوضوح في الخطابات والممارسات التي تتبناها الحركات الإسلامية لتفسير الشرعية السياسية وصياغتها. تبرز أهمية هذا الموضوع من استمرار دور الدين كمرجع رمزي وأخلاقي فاعل في المجال العام، ومن كون الديمقراطية إطارًا مؤسساتيًا يسعى إلى إعادة تحديد مفاهيم السلطة، التمثيل، والمشاركة .يثير هذا التفاعل العديد من التوترات على المستويين المفاهيمي والتطبيقي تتعلق بكيفية شرعنة السلطةورسم حدود المشاركة وتقييم آليات الاقتراع والتمثيل .ولهذا تتطلب هذه الإشكالية معالجة أنثروبولوجية عميقة تستقصي الرموز، السرديات، والطقوس المرتبطة بالخطاب السياسي لإماطة اللثام عن آليات إنتاج الشرعية أو النزاع حولها في السياق الجزائري .يركز هذا البحث على تحليل بنية الشرعية السياسية كما تعرضها الحركات الإسلامية الجزائرية، مع تسليط الضوء على المعجم الديني—السياسي الذي تعتمد عليه .يسعى البحث إلى كشف الأساليب التي تُبنى من خلالها الحجج وتُبرّر بها المواقف تجاه الديمقراطية ومؤسساتها. ينطلق من فرضية أن الشرعية السياسية كما تفهمها هذه الحركات ليست مجرد تصور معياري حول الديمقراطية، بل هي بناء ثقافي يستند إلى تفسيرات دينية لمفاهيم مثل السلطة الشورى التمثيل مع تشغيل اقتصاد رمزي يُستند فيه إلى مفاهيم كالأمة الشريعة، المصلحة العامة، والعدالة .يؤدي هذا إلى ظهور توليف مفاهيمي يجمع بين الشورى والديمقراطيةويعيد تشكيل تصورات متجددة حول حدود المشاركة والتمثيل السياسي. كما يقترح

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

البحث أن الظروف التاريخية والاجتماعية –خصوصًا إرث عقد التسعينيات والتحولات الدستورية التي أعقبته – تلعب دورًا حاسمًا في رسم مواقف الحركات الإسلامية بين القبول المشروط بالديمقراطية، الرفض الجزئي لها أو إعادة تأويلها بما يتناسب مع رؤيتها .لذلك تُطرح هنا تساؤلات محورية: كيف تُصاغ الشرعية السياسية في خطاب الحركات الإسلامية الجزائرية عند تقاطع الدين والديمقراطية؟ ما هي الرموز والسرديات التي يتم استدعاؤها لتبرير المواقف من مؤسسات الديمقراطية كالفصل بين السلطات، الانتخابات، والتعددية؟ وكيف تتغير هذه التمثلات مع تغيّر السياقات السياسية والاجتماعية؟

أولا: الدين في الديمقراطية:

1 – أنثروبولوجيا الأديان: مقاربة لفهم الخطاب الديني السياسي:

تهتم أنثروبولوجيا الدين بما يتجاوز مجرد وصف وتحليل وتصنيف الأمور الدينية، إذ تعتبر الدين جزءًا لا يتجزأ من الثقافة .تُعنى بدراسة وتفسير أوجه التشابه والاختلاف بين المظاهر الدينية في مختلف المجتمعات، حيث يُنظر إلى الدين بوصفه بنية رمزية وثقافية، وليس فقط منظومة عقائدية .بناء على ذلك، تركز المقاربة الأنثروبولوجية لفهم الخطاب الديني السياسي على البعد الرمزي والثقافي في عملية إنتاج هذا الخطاب وطريقة تلقيه..(سليم درنوني،د.تا،ص8)

الأنثروبولوجيا تنظر إلى الدين باعتباره ظاهرة اجتماعية وثقافية، وتعتبر الخطاب الديني السياسي أداة لإعادة إنتاج المعاني والرموز التي تُسهم في تشكيل الهوية الجماعية. يُعد الخطاب الديني السياسي ظاهرة معقدة تتجاوز حدود الدين لتتداخل مع السياسة والثقافة والهوية .لفهم هذه الظاهرة، تقدم الأنثروبولوجيا إطارًا تحليليًا يركز على الرموز، الطقوس، والمعاني التي تشكّل هذا الخطاب ضمن سياقاته الاجتماعية والثقافية. فهو ظاهرة متعددة الأبعاد تتشابك فيها الهياكل الرمزية والطقسية مع أدوات السلطة وأساليب التعبئة الاجتماعية. ومن خلال هذا النهج، توفر الأنثروبولوجيا منظورًا ثقافيًا ورمزيًا يشرح كيفية إنتاج المعاني وتداولها واستغلالها داخل الفضاء العام وكيف تتحول مفاهيم مثل المقدّس، الأمة، الشريعة، والهوية إلى أدوات تُستخدم في شرعنة السلطة أو المقاومة وإعادة تشكيل المجالات السياسية والاجتماعية. (روجيه باستيد،د.تا)

الحركات الإسلامية الحديثة تعتبر من أبرز القوى المؤثرة في الساحة السياسية والاجتماعية داخل العالمين العربي والإسلامي .يتجاوز خطابها الديني السياسي كونه مجرد إعادة سرد للنصوص الشرعية، حيث يمثل بناءً

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

رمزيًا معقدًا يستفيد من المقدس لتأسيس الشرعية، وتعزيز الهوية، وحشد الجماهير .يعطي التحليل الأنثروبولوجي بُعدًا جديدًا لفهم هذا الخطاب كممارسة ثقافية تجمع بين الرموز والطقوس واستراتيجيات السلطة .ليس هذا الخطاب مجرد تعبير عقائدي، بل هو منظومة ثقافية وسياسية متكاملة تسهم في إعادة تشكيل مفاهيم السلطة والهوية من خلال الرموز والسرديات والطقوس .ومن خلال المقاربة الأنثروبولوجية، يتضح أن هذا الخطاب يتأثر بالسياقات التاريخية والاجتماعية، ويتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية، مستثمرًا في المقدس لإنتاج الشرعية وتحقيق التعبئة الجماهيرية. إن تحليل هذه الديناميات يوفر للباحثين أدوات لفهم العلاقة بين الدين والسياسة في المجتمعات الإسلامية، إلى جانب استشراف تأثيراتها على الاستقرار السياسي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات الراهنة مثل العولمة، الانتشار الرقمي، وصعود الحركات العابرة للحدود.

2 – نحو تأسيس لمفهوم الشرعية السياسية :

يعد تعريف الشرعية من أعقد المفاهيم من منظور علم السياسة المعاصر نظرا لمركزيته في العلوم السياسية وفضلا عن اختلاف الباحثين و المنظرين حول تحديد مفهوم و دلالاته المختلفة للتعريف بظاهرة واحدة .(بشيخ خيرة،2018،ص18).

تعرف المؤسسة السياسية مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أو قانون أو عرف معتمد و راسخ.ويرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم و المحكوم المتضمة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح و القيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي وهذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم و المحكوم.(محمد بن أحمد،2017،ص159).

أما موسوعة العلوم الاجتماعية فتنظر إلى الشرعية على أنها أساس السلطة السياسية التي تمارسها أداة الحكم سواءا كانت فردا أم شعبا بأكمله،استنادا إلى الشعوب بأن لها حقا ثابتا في ممارسة الحكم مع إعتراف المحكوم بذلك.أما الموسوعة السياسية المعاصرة فتعتبر الشرعية مفهوم سياسي محوري تحدد به وضعية نظام الحكم و قانونيته و تفسير وجوده و هو يعني باختصار ذلك القبول الطوعي و الجماعي من جموع الشعب للقوانين

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

و التشريعات التي يضعها النظام السياسي، وهذا بدوره لا يتحقق إلا إذا توافق العمل السياسي و توجه الحكم إلى صالح المواطنين و قيمهم الاجتماعية.(محمد بن أحمد، 2017،ص160).

ان جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم و يمارس السلطة باستخدام القوة أيضا و بالتالي فالشرعية هي قبول المحكومين و ليس إذعانهم لحق فرد أو مجموعة أفراد في أن يمارسوا السلطة عليهم .ويرجع سبب موافقة المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم إنه ناتج عن معتقدهم الديني أو بوحي من تقاليد راسخة تتوارثها عبر أجيال.(سعد الدين إبراهيم،1987،ص404).

3- الديمقراطية في الخطاب الإسلامي:

ازدادت الأحاديث في عصرنا الحالي عن الديمقراطية باعتبارها مطلبًا تتطلع إليه الشعوب، خاصة في العالم العربي .وإذا عدنا إلى أصل هذا المصطلح، نجد أنه يشير إلى النظام الذي كان قائمًا في أثينا خلال القرن الخامس قبل الميلاد .إذ تعني كلمة الديمقراطية، في الأساس، حكم الشعب .انطلاقًا من هذا المعنى الاشتقاقي، يرتبط مفهوم الديمقراطية في الأذهان العادية بالمساواة، الحرية، وحق الجميع في المشاركة السياسية .ومع ذلك، من اللافت أن الأنظمة التي تصف نفسها بالديمقراطية لا تمنح فعليًا الحق الكامل بالمشاركة لجميع الأفراد، بل تعتمد على تمثيل الشعب عبر مجموعة مختارة .وبالتالي، يمكن اعتبار الديمقراطية شكلاً من التدخل غير المباشر للشعب في اختيار الحكام والمسؤولين السياسيين، بناءً على عمليتين أساسيتين :التصويت والترشح . يؤكد الداعون إلى الديمقراطية أن أسسها تهدف إلى جعل المواطن فاعلًا سياسيًا مؤثرًا وشريكًا مباشرًا في تحديد مسار السلطة السياسية لبلاده .الفارق الأساسي بين الديمقراطية والاستبداد يكمن في القدرة على تغيير الحكومة سلمياً وبدون عنف أو إراقة الدماء .أما في ظل الأنظمة الاستبدادية، يصبح التخلص من الحكام مسألة تعتمد غالباً على المواجهة العنيفة إذا أتيح ذلك .منذ ظهور الديمقراطية كمفهوم غربي، وقعت في تضاد مع الدين خاصة عند محاولة تطبيقها في المجتمعات الإسلامية .هذه المجتمعات عُرفت بالتمسك بالقيم والمبادئ الإسلامية حتى وإن كان في الظاهر فقط .وقد تأججت المعارضة لفكرة الديمقراطية من قبل تيارات سياسية تنطلق من مرجعية إسلامية، معتبرة أن تطبيق مبادئ الشريعة يجب أن يكون أساس العمل السياسي. لهذا السبب، تعرضت الديمقراطية لانتقادات واسعة ورفض من قبل العديد من المفكرين العرب والمسلمين، خصوصًا المنتمين إلى الفكر الإسلامي .ومن أبرز القضايا المثيرة للجدل والمتجددة في الفكر

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

السياسي الإسلامي الحديث هي علاقة الديمقراطية بالعقل العربي والإسلامي .يستند المعارضون الإسلاميون لفكرة الديمقراطية الغربية إلى تصوّرهم بأن نظام الشورى هو الأقرب لروح المجتمعات الإسلامية .ويرى هؤلاء أن الديمقراطية الغربية تسعى إلى جعل السياسة مشروعًا للاستقلالية يُبعد العامل الديني عن صياغة القرارات والتوجهات الجماعية .منذ الثمانينيات من القرن الماضي، أصبحت قضية الديمقراطية مطروحة بشكل أكثر كثافة وتكرارًا في سياق الخطاب الإسلامي المعاصر، مع اختلاف زوايا الفهم والتحليل .لكن هذا التركيز على الديمقراطية أثار تحديات كبيرة أمام محاولات تأصيل الفكر الليبرالي النهضوي في العالم الإسلامي .إذ إن الجيل الأول من المفكرين الإسلاميين قرأوا هذا الفكر بانتقائية ودون أدوات تحليلية متكاملة ومناسبة للسياق الثقافي الخاص بهم.

رغم ذلك فقد كانت مساهماتهم مهمة بالقدر الكافي لبناء موقف نحو الديمقراطية والتعامل معها في البلدان العربية. (منذر خدام،2004،ص136.)

القراءة المتعمقة لتلك الأعمال تظهر أن الديمقراطية، بالرغم من وجودها في الفكر الإسلامي، إلا أن حضورها يبقى محدوداً وعرضياً، يتأثر بظروف الزمان والمكان. كما تسلّط الضوء على مشكلة منهجية قائمة في الفكر الإسلامي الحديث عند معالجة القضايا الفكرية المستجدة، حيث تأتي هذه المنهجية أقرب إلى الدفاع عن الذات وتتمحور حول إبراز نقاط التشابه أو التقارب بين المبادئ الإسلامية والمبادئ الغربية التي أسست عليها حضارتها .ومع ذلك، لم تصل هذه المنهجية إلى مستوى صياغة نظريات إسلامية متكاملة ومبتكرة بعيداً عن ردود الأفعال وإبراز جوانب المظلومية..(زكي أحمد ، 2001، ص65)

في الفكر الإسلامي الحديث بعض المفاهيم القلقة التي لم تعالج بكيفية حاسمة رغم ما بذل من عطاء فكري واجتهاد ثقافي على طول التاريخ الإسلامي الحديث من هذه المفاهيم (المرأة–الاجتهاد الشرعي– الشورى – التراث والمعاصرة– العقل– السلطة...) ضف إلى ذلك مفهوم الديمقراطية.

يمكن أن تنقسم الآراء حول الديمقراطية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية:

1–الاتجاهات الفكرية التي حاولت أن تبرز ديمقراطية إسلامية مقابل ديمقراطية الغرب وهذا الاتجاه يتجاوز جدلية ما إذا كان الإسلام يتعارض مع الديمقراطية، بل يتأسس على قاعدة الديمقراطية الإسلامية بمعنى أن هناك ديمقراطية في الإسلام ولا جدال في ذلك.(زكي أحمد،2001،ص65).كفكر الشيخ علي عبد الرازق

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

و خاصة كتابه الاسلام و أصول الحكم (علي عبد الزراق،2000) إلى الفكر الاصلاحي، يعالج مسألة اتصال الديني بالسياسي في الحكم، صدر الكتاب في عام 1925 في فترة حرجة من تاريخ البلدان العربية الاسلامية تميزت بسقوط الخلافة العثمانية حيث تعرض بالشرح إلى مسألة الصلة بين الديني و السياسي في الخلافة كما تعرض لصفات الخليفة عند المسلمين. يلاحظ أن الخليفة عند المسلمين بمنزلة الرسول عند المؤمنين وفي نظره هذا منافي في الشرع حيث: لا تقوم الخلافة في نظر عبد الرازق على قوة الشرعية الدينية على نحو ما يزعم القائلون بها، المدافعون عنها لخلو النص الديني مما يسوغ لها شرعيا و انما تقوم على شرعية أخرى شديدة الانفصال عن المرجع الديني هي شرعية القوة أو شرعية الأمر المفروض بقوة السلطان المادي.(عبد الاله بلقريز،2007،ص128-132). إذ دعا عبد الرازق إلى فصل الشريعة عن النظام السياسي و إدعى أن نظم الخلافة و الاسلام نظم غير إسلامية، ووضع الاسلام في دائرة الروح و الحياة الاجتماعية السياسية بعيدا عنه في دائرة العلم الوضعي، و قد ختم كتابه الإسلام و أصول الحكم بالقول: لا شيء في الدين يمنع المسلمين أن يسابقوا الأمم الأخرى في علوم الاجتماع و السياسة كلها، و أن يهدموا ذلك النظام العتيق الذي ذلوا له و استكانوا إليه، و أن يبنوا قواعد ملكهم و نظام حكومتهم على أحدث ما أنتجته العقول البشرية و أمتن ما دلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم.(أحمد صدقي الدجاني،1987،ص138).

2-تناولت بعض الأعمال الفكرية موضوع المقارنة بين الشورى والديمقراطية، حيث اعتُبرت الأولى نظامًا ومنهجًا إسلاميًا شاملًا وعميقًا، بينما وُصفت الثانية كنظام ومنهج غربي يتطلب تعاملاً حذرًا وانتقائيًا .من بين تلك الأطروحات، نجد كتابات الدكتور يوسف القرضاوي، الذي يشدد على فكرة أهمية تعديل الديمقراطية الغربية لتتلاءم مع المبادئ والقيم الإسلامية، حتى لا تبدو غريبة عن أنظمتنا، بل تصبح جزءًا مكملاً لها .يرى القرضاوي أن هناك سوء فهم كبيرًا بين معارضي الديمقراطية، حيث إن الكثير منهم يجهلون جوهرها وأهدافها والقيم التي تستند إليها .في رأيه الديمقراطية في أساسها ليست متعارضة مع الإسلام، لأنها تتيح للناس حق اختيار من يحكمهم، فلا يُحكمون بمن يكرهون ولا تُفرض عليهم أنظمة لا يرتضونها . ويستدل القرضاوي بحكم الإسلام في الإمامة الصغرى؛ حيث إن إمامة الصلاة من فرد يكرهه المصلون تجعل صلاته غير مقبولة، وفق تعاليم الإسلام .كما يشيد القرضاوي بالإنجازات التي حققها الغرب بفضل تطبيق

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الديمقراطية، مشيرًا إلى أن المبادئ والقيم التي تتأسس عليها الديمقراطية الغربية لا تختلف كثيرًا عن القيم التي يدعو إليها الإسلام، مثل الشورى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .بذلك يرى أن الديمقراطية يمكن أن تشكل آلية فاعلة لتعزيز القيم الإسلامية عند الاستفادة منها بصيغة تلائم بيئتنا الفكرية والثقافية..(يوسف القرضاوي،1991،ص158)

3- الأفكار المناهضة لفكرة الديمقراطية تتركز على اعتبار الديمقراطية التي يروّج لها الغرب في بلاد المسلمين نظاماً مخالفاً للشريعة الإسلامية بسبب تناقضها مع العقيدة الإسلامية .ويرى البعض أن هذا النظام محرم، سواء بالأخذ به أو تطبيقه أو الدعوة إليه، باعتباره مصدره الفلسفي جاء نتيجة لصراع بين الفلاسفة وحكام أوروبا .حيث ارتكزت الديمقراطية الغربية على فكرة أن الشعب هو صاحب السيادة وله الحق في اختيار الحكّام من خلال الانتخابات، إلى جانب اعتمادها على مبدأ فصل الدين عن الحياة، وهو أمر يتعارض بشكل أساسي مع مبادئ الشريعة .ففي هذا السياق، أعرب أحد الكُتّاب الإسلاميين في مقال منشور على الإنترنت بعنوان "حقيقة الديمقراطية "عن رأيه قائلاً إن نظرية السيادة في الديمقراطية الحديثة تحمل شركاً بالله، وتنبع من أساس كفري .وأكد أن النظام الديمقراطي لا يميّز بين الحقوق الحميدة والضارة، إذ أن نفس الأسس التي تبيح الحقوق الحسنة هي التي تبيح الحقوق السيئة .كما أشار إلى أن الديمقراطية لا تفرّق بين العالم والجاهل أو بين الحكيم والسفيه، بل تتيح المجال لأي شخص يحصل على العدد الأكبر من الأصوات حتى ولو باللجوء إلى أساليب غير أخلاقية مثل الكذب والخداع .ومع ذلك، يمكننا القول إنه من الضروري التمييز بين الديمقراطية كإطار نظري قائم على مبادئ وأسس مثالية، وبين تطبيقها على أرض الواقع . فالديمقراطية كنظام سياسي تتحدد إيجابياً بما تنص عليه المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدساتير، لكنها تعاني من تحديات ومحددات واقعية، خاصة في الدول العربية، حيث غالباً ما تغيب التنفيذ الفعلي لهذه المبادئ بسبب الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق ديمقراطية ناضجة ومتكاملة.

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

ثانيا: تطور الحركات الإسلامية في الجزائر:

لقد شكل انهيار الخلافة الإسلامية العثمانية في1924، حافزا قويا للتفكير في إنشاء الحركات الإسلامية من طرف بعض الشخصيات والمفكرين في تلك الفترة، باعتبار أن الدولة الإسلامية ضرورة دينية لحفظ الدين. حيث أن الدولة العثمانية بما كانت تشكله من رمز لاستمرارية تاريخية لبدء الإسلام، حيث كانت تمثل غطاءا مقبولا لمشكلة الشرعية التي ينبغي أن تستند إليها السلطة. وبزوالها زال هذا الغطاء وأصبح التفكير جديا في إعادة إحياء الدولة الإسلامية. من أجل إعادة إحياء الحياة الإسلامية.

وبالمقابل عمدت كل الأنظمة في الدول العربية بعد حصولها على الاستقلال على إبعاد عامل الدين في الحياة السياسة والاقتصادية واستعانت بتجارب ونماذج سياسية واقتصادية غربية أوربية من أجل التخلص من التخلف الناتج عن الاستعمار. مما ولد صراعا بين هؤلاء المفكرين والأنظمة.

فمنذ نهاية السبعينيات تستقطب الحركية الجديدة التي يشهدها الإسلام اهتمام الباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، حركية من مؤشرات تعقدها وفرادتها تعدد التسميات التي أطلقت عليها: الظاهرة الإسلامية، الصحوة الدينية، الإسلام السياسي، الإسلام الراديكالي، التطرف الديني.(عبد اللطيف الهرماسي،2001، ص297). لكن أيا كانت التسمية فيمكن تعريفها بأنها: تلك الظاهرة المتمثلة في عودة التدين أو مظاهر الدين، وعودة الإسلام إلى قلب الصراعات الاجتماعية والسياسية، وبروز تيارات وحركات تستهدف من خلال الدعوة الدينية ورأوا العمل السياسي إعادة أسلمة مجتمعاتنا، وإعادة تنظيمها وتوجيه مسارها طبقا لمبادئ الشريعة وأحكامها. (عبد اللطيف الهرماسي،2001، ص297).

يطلق بعض الباحثين مصطلح الحركات الإسلامية ويفضل آخرون مصطلح الأصولية ويذهب آخرون إلى استخدام تعبير الإسلاماوية على تلك الحركات التي تنشط في الساحة السياسية في الوطن العربي، (ولا تطلق التسمية على تلك الجماعات التي لا تمارس العمل السياسي مثل الصوفية.) تنادي هذه الحركات بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة، وتعتبر نفسها معارضة ومخالفة لتلك الحركات التي قصرت في تطبيق الشرائع الإسلامية حسبها.

1 – كرونولوجيا الحركات الإسلامية الجزائرية:

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

برزت الحركة الإسلامية في المشهد السياسي الجزائري كقوة مؤثرة خلال السنوات الأخيرة، متخذة موقعها كمعارضة قوية للنظام الحاكم .التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر، وخاصة في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد بعد أحداث أكتوبر 1988، ساهمت في بروز أطراف معارضة للنظام تسعى إلى تغيير جذري للنهوض بالواقع المتدهور الذي عانى منه المجتمع الجزائري حينها .فتح المجال للتعددية الحزبية، الذي جاء كمحاولة من النظام لاستعادة بعض الشرعية المفقودة، أتاح الفرصة لمختلف التيارات الفكرية، لا سيما التيار الإسلامي، لتنظيم صفوفها وإنشاء أحزاب سياسية منظمة بعد أن كان نشاطها مقتصرًا على السرية وأشكال التعبئة غير الرسمية .من الجدير بالذكر أن الحركة الإسلامية في الجزائر ليست وليدة اللحظة بل تمتد جذورها إلى فترة المقاومة ضد الاستعمار الفرنسي .الدراسات المختلفة تؤكد الدور المركزي للدين الإسلامي وشعارات الجهاد في كافة حركات المقاومة الشعبية التي خاضها الجزائريون منذ بدايات الاحتلال .خلّفت تلك الحقبة بذور الحركة الإسلامية الحديثة، التي تأسست أصلًا لمواجهة الاحتلال الفرنسي، بالتوازي مع نشوء حركات إسلامية مماثلة في الدول العربية والإسلامية الأخرى كحال مصر والسودان .منذ ثورة الأمير عبد القادر وصولًا إلى ثورة المقراني، واصل الشعب الجزائري نضاله دفاعًا عن أرضه وهويته العربية والدينية، متحديًا السياسات الاستعمارية التي كانت تهدف إلى محو هوية البلاد الإسلامية .ومع ذلك، كانت جمعية العلماء المسلمين تحت قيادة الشيخ أحمد بن باديس أبرز الحركات السياسية الإسلامية التي ظهرت بعد مرور قرن على الاحتلال الفرنسي .تُعد الجمعية حركة سياسية ذات قاعدة شعبية واسعة، صنعت لنفسها مكانة فريدة في تاريخ الجزائر. (عمار بوحوش،2009، ص244).

برزت الحركة الإسلامية في الجزائر بشكل ملحوظ خلال العام الجامعي 1968-1969، مع إنشاء أول مسجد داخل حرم جامعة الجزائر العاصمة، بقيادة المفكر مالك بن نبي وتلاميذه .يعتبر العديد من المفكرين أن مالك بن نبي لعب دوراً محورياً في إعادة إحياء مكانة الإسلام في أوساط الشباب الجامعي، خصوصاً بعدما بدأت الدولة الجزائرية بشكل تدريجي تتجه بعيداً عن المبادئ الإسلامية .وعبر تنظيم ندوات وملتقيات فكرية حول الإسلام، أسهم بن نبي في تعزيز الصحوة الإسلامية بشكل كبير .أفكار بن نبي والمدرسة الفكرية التي شكلها ساعدت في ظهور تيار جديد عُرف باسم "تيار الجزأرة الإسلامية"، الذي نشأت نواته في جمعية التنوير الحضاري بعد وفاته. ولم تكن الجزائر بمنأى عن التأثير الخارجي، حيث لعب انتشار جماعة الإخوان

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

المسلمين المصرية دوراً كبيراً في تشكيل الحركة الإسلامية الجزائرية .وقد حظيت أفكار حسن البنا، مؤسس الجماعة، بتأييد واضح، خاصة من الأعضاء القدامى في جمعية العلماء المسلمين .من بين الشخصيات التي أعلنت انتماءها للحركة الإسلامية الجزائرية بشكل صريح :سليم كلالشة، محفوظ نحناح، محمد بوسليماني، الطاهر زيشي، وبوجمعة عياد .في بدايتهم، عمل هؤلاء بسرية خشية تعرضهم للقمع من قِبل النظام، لكنهم خرجوا إلى العلن تحت اسم جماعة الموحدون في عام 1976. جاءت هذه الخطوة متزامنة مع مظاهرات أبدوا فيها معارضتهم لسياسات النظام، بل وأرسلوا رسالة انتقادية للرئيس آنذاك تحت عنوان :إلى أين تذهب يا بومدين؟ (مسعود بوجنون،2002،ص36).

لم يتقبل نظام هواري بومدين هذا الاعتراض الواضح على سياساته، فأقدم على تفكيك جماعة الموحدين، وحكم على أعضائها بالسجن، كما فرض الإقامة الجبرية على القادة الثوريين .نتيجة لذلك، انحصر النشاط الإسلامي في المساجد .مع وفاة بومدين وتولي الشاذلي بن جديد السلطة، شهدت البلاد تحولًا في المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي .بدا واضحًا أن الشاذلي كان ينوي انتهاج مسار مختلف عن سابقيه، حيث عانت الجزائر من تدهور شامل في مختلف القطاعات جراء السياسات السابقة .لذا قرر بن جديد تبني نهج إصلاحي يهدف إلى إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية .غير أن بداية فترة حكم بن جديد تزامنت مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وظهور الحركات الإسلامية في عدة بلدان مثل مصر وأفغانستان، حيث انطلق الجهاد ضد السوفييت آنذاك .أسهمت هذه العوامل الخارجية، مضافًا إليها الأوضاع الداخلية الجزائرية، في خلق بيئة مواتية لنمو الحركات الإسلامية خلال الثمانينيات .داخليًا، لم تتمكن السياسات الاشتراكية من معالجة مشاكل المجتمع الجزائري، الذي عانى من التحولات السريعة التي ضربت قيمه وتقاليده . وإلى جانب ذلك، تفاقم شعور المواطنين بالإحباط والغضب تجاه الأحوال الاقتصادية والاجتماعية المتردية، رغم التضحيات الكبيرة التي بذلوها لتحقيق الاستقرار والازدهار المنشودين .خلال هذه الفترة، ازدهرت الحركة الإسلامية واستغلت الظروف لنشر أفكارها واستقطاب الشباب، خاصة في الجامعات .قدمت نفسها كبديل وحيد لحل الأزمات المتراكمة، في حين رفضت ما أسمته "الحلول المستوردة"، سواء الاشتراكية أو الرأسمالية .في بداية الثمانينيات، برز نوع جديد من الفاعلين الاجتماعيين ضمن التيارات الإسلامية .تصدر المشهد شباب آتون من الفئات الشعبية، يقطنون في أطراف المدن ويفتقرون لتكوين فقهي معمق .شهدت

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

هذه المرحلة ميلاد نموذج جديد للشباب الحضري المهمش الذي نشأ في تقاطع بين تعليم جماهيري متدني الجودة، والإقصاء الاجتماعي، والبطالة، وانسداد آفاق الترقي الاجتماعي. (محمد مدان،2010،ص313).

شهدت أحداث أكتوبر 1988تحولا فارقا في مسار التاريخ السياسي الجزائري، حيث برزت بشكل واضح عجز السلطة عن إدارة شؤون البلاد وتعزيز التنمية والازدهار .دفع هذا الواقع الشعب إلى التعبير عن غضبه واستيائه، مطالباً بحلول واضحة وفعالة .هذه المرحلة أتاحت فرصة كبيرة للحركة الإسلامية للظهور كقوة معارضة للنظام، مُمثّلة صوت الشعب، خاصة شريحة الشباب .غير أن هذه الأحداث لم تخلُ من التحديات الداخلية، إذ بدأت مؤشرات الانقسام تظهر داخل الحركة الإسلامية نفسها .ظهرت خلافات جدية حول قضايا مثل مسيرة 10 أكتوبر 1988، ما أدى إلى انقسامها إلى ثلاثة تيارات رئيسية.

– التيار السلفي: ممثلا بالجبهة الإسلامية للإنقاذ(بعد دستور 1989) من أبرز شخصياته علي بن حاج، عباسي مدني هاشمي سحنوني، عبد القادر مغني...

– تيار الإخوان المسلمين: تمثل في أعضاء الحركة السرية "الموحدون " وهم: محفوظ نحناح، بوسليماني، شرفي الرفاعي، أبو جرة سلطاني،...، مثلته جمعية الإرشاد والإصلاح الذي انبثق منها الحزب السياسي حماس: حركة المجتمع الإسلامي.

إضافة إلى حزب النهضة بزعامة عبد الله جاب الله الذي أنشأ توجها جديدا أخذ عن فكر المفكر السوداني حسن ترابي.

– تيار الجزأرة: نسب نفسه إلى مدرسة بن باديس وفكر مالك بن نبي، وتميز بطابعه النخبوي. مثله عدة أحزاب بعد دستور1989: حركة الأمة بقيادة بن خدة، حزب التجديد بقيادة نور الدين بوكروح، حزب الجزائر المسلمة المعاصرة بقيادة أحمد بن محمد، حركة الرسالة الإسلامية بقيادة أحمد كرفاح، إتحاد الشعب الجزائري بقيادة عبد الرشيد بن زعيم.لكن هذه الأحزاب بقيت بعيدة عن الصراع فهي لم تكن ذات قاعدة شعبية كبيرة.

شهدت خريطة الحركة الإسلامية في الجزائر تغييرات كبيرة مقارنةً بوضعها السابق، وذلك نتيجة الصراعات على الزعامة والانشقاقات داخل التيارات المختلفة. فقد انتهى دور الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد نزاع طويل

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

مع السلطة حول الحكم، بينما أُجبرت حركة حماس على تغيير اسمها لتصبح حركة مجتمع السلم بدلاً من حركة المجتمع الإسلامي، بناءً على ضغوط السلطة .كما عانت حركة النهضة من انقسامات داخلية، حيث انفصل زعيمها ليؤسس فيما بعد كلًا من حركة الإصلاح وحركة العدالة والتنمية .هذه التطورات أدت إلى تقليص نفوذ الحركة الإسلامية وتقييد دورها، مما جعلها تبدو مُشتتة بين الاصطفاف مع السلطة أو الانخراط في صفوف المعارضة .يرى البعض أن أزمة الجزائر تتمثل في صراع بين نظام حكم ديكتاتوري يصر على التمسك بالسلطة وبين جماعات مسلحة تهدف إلى إطاحته لإقامة دولة إسلامية بديلة .بينما يذهب آخرون إلى أنها أزمة نظام يرفض التخلي عن مسؤولياته، لأن ذلك قد يُفضي إلى صعود حزب لا يؤمن بالديمقراطية ولا بالتعددية إلى سدة الحكم، مما يمثل تهديداً وجودياً للدولة إذا قام هذا الحزب بإلغاء المبادئ التي أوصلته إلى السلطة. (كميل الطويل،1998،ص10).

2 – ديمقراطية أم الشورى؟

الشورى في الفكر السياسي الإسلامي تُعتبر فلسفة ترتكز عليها أنظمة الحكم والاجتماع والأسرة .فهي تُجسّد إدارة الشؤون الإنسانية العامة والخاصة عبر التعاون الجماعي والمشاركة، وهي الوسيلة التي تمكّن الإنسان من المساهمة في تحسين وتغيير الأمور المجتمعية .ومن هذا المنطلق، تُعدّ الشورى الطريق نحو تحقيق القيادة والنظام والسلطة .المفهوم الحديث للشورى ينبع من ضرورة إشراك الناس في القضايا السياسية وجميع الأمور المتعلقة بالجماعة .بناءً على ذلك، يتعارض مفهوم الشورى بشكل جذري مع شرعية الحكم الاستبدادي أو احتكار السلطة السياسية من قِبَل جهة واحدة، ويؤكد أن الجماعة هي المصدر الأساسي للسلطة التنفيذية. أما الحاكم، بغض النظر عن مركزه الاجتماعي أو خلفيته الدينية، فلا يُسمح له شرعًا بإدارة شؤون الدولة بطريقة فردية .وعليه أن يلتزم باختيارات الناس ويخضع لها، كما يجب أن يكون متجاوبًا مع التوجهات الشعبية وآراء الجماعة أو على الأقل غير معارض لها. (أحمد الموصللي،2004،ص333)

تعد الشورى في الأدبيات الاسلامية المختلفة مرادفا لنظام الحكم في الاسلام أو هي الحيز و الفضاء السياسي للدولة أو الخلافة الاسلامية التي يجب أن تكون خاضعة لقوانين و مبادئ ربانية إلهية. يقول حسن ترابي : إن الشورى تعكس منهجا لازما لأمر المسلمين العام . (خالد محمد الصافي،2009، ص104)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

عندما نبحث في المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الشورى نجد أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان الفردية (حرية التعبير. الملكية....) والجماعية (المشاركة في صنع القرارات التي تخص الجماعة. حق المشاركة في المال والثروة...).

تتخذ الحقوق والحريات في مفهوم الشورى طابع الواجبات الاجتماعية والدينية والأخلاقية التي تتصل بدورها بتحقيق مقاصد الشريعة، حيث تسهم في تحقيق التوازن بين مصلحة الجماعة ومصلحة الفرد .وبالتالي، تُعدّ الشورى من متطلبات الفطرة الإنسانية وسنة من سنن استقرار الشعوب والمجتمعات البشرية .الشورى ليست غاية في حد ذاتها، بل شرّعها الإسلام كوسيلة لتحقيق العدالة وإقامة حكم الله في الأرض .كما أنها مبدأ إنساني واجتماعي وأخلاقي يمثل حق الجماعة في اتخاذ القرار وتحمل مسؤولياته فيما يتعلق بشؤونها العامة .

أما فيما يخص الجدل بين المفكرين حول الديمقراطية والشورى، فإنه يرجع بشكل أساس إلى الاختلافات الجوهرية بينهما .من أبرز هذه الاختلافات أن الديمقراطية كانت نتيجة نضالات طويلة وشاقة خاضها الإصلاحيون والثوريون ضد قوى الاستبداد، خصوصًا في أوروبا .بينما الشورى، حين غدت جزءًا من خطاب الإسلام وأساسًا لمجتمعه، لم تكن حصيلة معارك أو ضرورة فرضتها ظروف ملحة، بل جاءت كتوجيه شرعي من الله تمثل في نزول القرآن على قلب النبي محمد صلى الله عليه وسلم .وحتى أولئك الذين لا يؤمنون بالإسلام لا يمكنهم إلا الإقرار من خلال الحقائق التاريخية بأن ظهور الشورى يعكس وعيًا إصلاحيًا متقدمًا يهدف إلى بناء مجتمع صالح ومستقر ودائم، قائم على أسس راسخة لا تتزعزع . (فهمي هويدي، 2001،ص33)

مقارنة الديمقراطية بالشورى تعد مقارنة بين الديمقراطية والإسلام، حيث يرى بعض المفكرين أن هذه مقارنة غير منصفة .الإسلام هو دين ورسالة إلهية تهدف إلى تنظيم شؤون الحياة، بينما الديمقراطية نظام حكم وآلية تعنى بالمشاركة السياسية .بهذا المنطق، يُظلم الإسلام مرتين :مرة عندما يُقارن بنظام بشري محدود في نطاقه، ومرة أخرى عندما يُتهم بمعارضته للديمقراطية .سواء تعلق الأمر بالشورى الإسلامية أو الديمقراطية الغربية، فإن التطبيق العملي لكلا المفهومين يكشف وجود فجوة بين المثال النظري والواقع العملي .فلا الشورى وحدها تمثل وصفة سحرية للتقدم والإصلاح، ولا الديمقراطية حل قاطع لمشكلات المجتمعات المعاصرة .بل يتطلب الأمر جهداً إنسانياً مستمراً لتجسيد المبادئ النظرية وجعلها أكثر قرباً من الواقع، بما يساهم في تعزيز

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

إنسانية الإنسان ويرتقي بالحياة المجتمعية .الأمر الجدير بملاحظته هنا أن الشورى نشأت ضمن مشروع حضاري خاص، بينما الديمقراطية تنتمي إلى سياق حضاري مختلف تماماً .ورغم هذا التباين، فإن الاختلاف لا يعني بالضرورة وجود تضاد أو خصومة بينهما .بل يمكن الوقوف عند نقاط الالتقاء بينهما في القيم الأساسية والمبادئ العليا، مع تقبل التنوع والتمايز بوصفه جزءاً من حقيقة التعددية الثقافية والحضارية. (فهمي هويدي،2001،ص17).

ثالثا: الخطاب السياسي الديني للحركات الإسلامية:

1- المرجعية الدينية كمصدر للشرعية:مقاربة انثروبولوجية

تُعد الشرعية السياسية أحد المفاهيم الأساسية في علم السياسة والاجتماع السياسي، إذ ترتبط بمدى قبول المجتمع للنظام السياسي القائم واعترافه بحق السلطة في ممارسة الحكم. وتتنوع مصادر الشرعية بين ما هو قانوني، تقليدي، عقلاني، وكاريزمي، إضافة إلى المرجعية الدينية التي شكلت عبر التاريخ أحد أهم مرتكزات الشرعية في العديد من المجتمعات. يهدف هذا المقال إلى تحليل المرجعية الدينية كمصدر للشرعية، من خلال استعراض مفهومها، جذورها التاريخية، تجلياتها في الأنظمة السياسية، وأثرها في الاستقرار السياسي والاجتماعي.

فالمرجعية الدينية الإسلامية لم تكن مجرد إطار أخلاقي، بل شكلت أساسًا لتحديد مشروعية السلطة وممارساتها. يهدف هذا المقال إلى تحليل المرجعية الدينية الإسلامية كمصدر للشرعية، من خلال استعراض مفهومها، أسسها في النصوص الشرعية، تجلياتها التاريخية، وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة.

فمثلا حركة مجتمع السلم الجزائرية تتحدد بأنها ذات مرجعية دينية إسلامية، تعتبر أن الدين الإسلامي هو الإسمنت المسلح للوحدة الوطنية و حامي الهوية الوطنية من التبعية و الهزيمة. وتدل على ذلك المادة الثانية من القانون الأساسي للحركة فيما يخص المرجعية: الإسلام بمصادره و مقاصده باعتباره قوة جمع و توحيد و ضبط لتوجهات الأمة و تطلعاتها و مصدر إلهام و تجديد و عنصر تفاعل للشعب و رعاية لمصالحه عبر الاجتهاد الجماعي.

حاول بعض المفكرين الإسلاميين استخراج إطار جديد للشورى يتجاوز بكثير الصورة المنطبعة عنها في الأذهان، فلم تعد قاعدة النظام السياسي و إنما غدت حجر الأساس لمختلف أنشطة المجتمع: درج كثيرون

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

على دراسة الشورى باعتبارها مبدأ يقوم عليه نظام الحكم. و لكننا ندرسها هنا باعتبارها نظرية عامة، شاملة للمبادئ التي تقوم عليها حرية الأفراد و حقوق الشعوب و تضامن المجتمع في جميع النواحي السياسية و الاجتماعية و المالية و الاقتصادية و غيرها.

إن سلطة الشريعة الاسلامية على المجتمع و الناس مؤسسة على النصوص القرآنية، هذه النصوص لا تشير فقط إلى سيادة الشريعة الاسلامية لكنها عند الأصوليين تشير إلى نصية الحكم السياسي كعقيدة سياسية رئيسية للإيديولوجيا الأصولية. هذه النصوص يفسرها الأصوليون عموما و الراديكاليون بشكل خاص على أنها إشارة إلى عدم إسلامية أغلب حكومات العالم الاسلامي المعاصر، و يعتبر المتشددون أن عدم الالتزام بالحكم السياسي الاسلامي كفر و اشراك بالله.(أحمد الموصللي،2004،ص333)

يرى الدكتور محمد عمارة أن الإسلام جعل الشورى فريضة إلهية و ليست مجرد حق من حقوق الإنسان، أي أنه لا يجوز للإنسان أن يتنازل عنها حتى بالرضا و الاختيار إن هو أراد.

كما عمم الإسلام ميادينها لتشمل سائر ميادين الحياة الإنسانية العام منها و الخاص...من الأسرة إلى المؤسسة إلى المجتمع إلى الدولة، ففي شؤون الدولة يفرض الإسلام و يوجب أن تكون الشورى شورى الجماعة هي الفلسفة و الآلية لترتيب الأمور سواء أكان ذلك داخل مؤسسات الدولة أو في العلاقة بين هذه المؤسسات و بين جمهور الأمة. فهو يشير إلى أن مصطلح "أولي الأمر" ورد في القرآن الكريم بصيغة الجمع و لم يرد أبدا بصيغة المفرد في إشارة واضحة إلى الجماعية و تزكية للمشاركة و الشورى ذلك أن الصيغة المفردة للمصطلح تدل على الاستبداد و الانفراد بالرأي و السلطة.

2 – التأويل الخطابي للديمقراطية:

الشوراقراطية، للوهلة الأولى قد يبدو العنوان مثيرا للسخرية ، لكنه مصطلح طرحه مؤسس حركة مجتمع السلم الشيخ محفوظ نحناح في محاولة منه للجمع بين التقليدي و الحداثي ، بين الاسلامي و الغربي ، بين الشورى و الديمقراطية. وذلك للتعبير عن المنهج الوسطي المعتدل الذي انتهجته الحركة منذ تأسيسها بهدف إيجاد نقطة مشتركة بين الاسلامي و الديمقراطي و الوطني.

يرى الكثير من الباحثين أن الحركات الاسلامية في العالم ليست متجانسة كما يتوهم الكثيرون فيسقطون في التعميم المخل ،إنها كيانات و تنظيمات تختلف في برامجها و مناهجها ووسائلها و ارتباطاتها و مرجعياتها

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

العقائدية و الفكرية ، كما تتباين في الحجم و الأهمية من قطر لآخر من تجربة لأخرى، لكن اختلافها لا يمنع من التقائها حول أرضية واحدة على هشاشتها تبقى المبدأ المنهجي الأساسي لتصنيفها في خانة مختلفة نوعيا عن الأحزاب الأخرى، فأول ما يميز هذه الحركات إلحاحها على اعتبار الإسلام منهج حياة ، إن الإسلام لدى هذه الحركات إيديولوجيا أو منظومة تجيب عن الأسئلة الصادرة عن الأفراد و المجتمعات ، و تبشر ببدائل عن المنظومة الفكرية السائدة و الحاكمة الموصوفة باللا إسلامية .

ترى الباحثة "سهير لطفي أن التيار الاسلامي قد ظهر في حقبة السبعينات و عبر عن خصوصية إشكالية التغيرات و التحولات في الوطن العربي، و تسجد هذا التيار في شكل حركات اجتماعية مسيسة معارضة ، تقدم التراث و الثقافة الاسلامية كبديل ايديولوجي لحل مشاكل المجتمع.(إسماعيل قيرة،2002،ص207).

هذا من جهة ، من جهة أخرى حاول محفوظ نحناح ضبط مفهوم الديمقراطية بالتالي إيجاد مخرج من مأزق التهمة التي توجه دائما لحركته، يرى نحناح أن الديمقراطية :" حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب "لم يحدث أبدا على أرض الواقع ، لكن من منطلق القاعدة الأصولية" ما لا يدرك كله لا يترك جله" يجب علينا أن نسعى إلى تحقيق الديمقراطية باعتبارها عملية نسبية تبدأ عندما يسود التعامل السلمي لحل الخلافات و النزاعات و التناقضات داخل المجتمع، و عندما يتم التواصل و الاتفاق بين القوى الاجتماعية يمكن أن نضمن الحد الأدنى من المشاركة الفعالة لجميع المواطنين دون إقصاء أو تهميش أو تمييز. لذلك نجد أن نحناح اعتبر أن هذا المعنى الشائع يصلح لأن يكون غاية و مطلبا أسمى للديمقراطية أكثر مما يصلح لأن يكون تعريفا لها. إنه غاية منشودة، وهومن وراء ذلك نزع المضمون العقائدي و الإيديولوجي عن الديمقراطية حتى يتسنى له تفادي المحذور الشرعي.

يعتبر نحناح الديمقراطية : مجرد و سيلة أو آلية لاتخاذ القرارات ذات الصبغة العامة من طرف المعنيين بتلك القرارات، وهي منهج فرضته متطلبات و مقتضيات الحياة الاجتماعية الحديثة بين الأفراد و الجماعات.(محفوظ نحناح،1999،ص164).

تتعامل الحركات الإسلامية المؤيدة للديمقراطية مع هذا المصطلح بانتقائية واضحة، حيث تقبله كوسيلة لتحقيق الحكم العادل، لكنها تنأى به عن جذوره التاريخية والفلسفية والاجتماعية. فهي لا تعتبر الديمقراطية عقيدة أو نظامًا يحمل قيمًا مستقلة، بل إطارًا حياديًا يمكن مواءمته مع الإسلام، وإن كان ذلك بحذر شديد .هذه

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الحركات تختار من الديمقراطية ما يتسق مع أهدافها وآيديولوجيتها، مما يعكس تعاملاً عامًا لدى المسلمين مع المصطلحات السياسية ذات المنشأ الأوروبي، والتي ترتبط بسياقات تاريخية وفلسفية غربية مختلفة تمامًا عن الفلسفة والمنهج الإسلامي .وفي محاولة لتجنب أي تباين قد يثير حساسية فكرية، لجأ بعض الإسلاميين إلى إيجاد مصطلحات إسلامية مقابلة للمفاهيم الغربية، مثل استبدال مفهوم الديمقراطية بالشورى، أو طرح فكرة الديمقراطية الإسلامية التي يتم تصويرها على أنها امتداد للشورى .هذا التوجه يبرز انقسام النظرة الإسلامية إلى الديمقراطية؛ فالبعض يقبل الدفاع عنها بوصفها وسيلة لتنظيم الانتقال السلمي للسلطة وإدارة شؤون الحكم، بينما يرفضها آخرون باعتبارها فلسفة اجتماعية ذات جذور غربية لا تتفق غالبًا مع مبادئ الإسلام . على سبيل المثال، تبنت حركة مجتمع السلم في رؤيتها الديمقراطية نظرة تحاول فصل هذا النظام عن أسسه الفلسفية وظروف نشأته التاريخية .ترى الحركة أن الديمقراطية الحالية مختلفة تمامًا عن النموذج القديم وتعتبرها مفهومًا محايدًا يمكن توظيفه لخدمة أهداف معاصرة .من منظور عملي، يرى الإسلاميون أنه إذا خُيِّروا بين نظام ديمقراطي وآخر استبدادي، سيختارون الديمقراطي بلا تردد، إذ يتيح لهم مساحة أكبر من الحرية في التحرك والدعوة إلى الإسلام، بينما يُفقدهم النظام الدكتاتوري هذه الإمكانية .بل إن بعضهم ربط مبادئ الديمقراطية بمفاهيم العقل والمنطق، مؤكدين صعوبة اعتراض أي طرف على قيم مثل احترام الرأي الآخر، التعددية، التعايش السلمي بين الأطياف السياسية والفكرية، اعتماد الحوار، التنافس السلمي، نبذ العنف السياسي، رفض احتكار السلطة من قبل حزب وحيد، وضمان الحريات العامة .في هذا السياق، يشير المفكر محمد عابد الجابري إلى أن الديمقراطية أكبر من أن تُفهم كوسيلة أو أداة للحكم فقط .بالنسبة له، الديمقراطية ليست مجرد مفهوم تاريخي بل هي ضرورة ملحة لعصرنا الحديث .إنها شرط أساسي لشخصية الإنسان العصري الذي أصبح مواطنًا يتمتع بحقوق ديمقراطية، في مقدمتها الحق في اختيار حكامه ومساءلتهم وعزلهم عند الحاجة .الجابري يرى أن النظر إلى الديمقراطية لا يجب أن يكون من زاوية مدى قابليتها للتطبيق في مجتمع ما فقط، بل من زاوية ضرورة وضع أسسها وتفعيل آلياتها كإطار لا بديل له لتمكين المواطنين من ممارسة حقوقهم وتحقيق مشروعية الحكم.(محمد عابد الجابري،1994،ص131)

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

خاتمة:

توضح المقاربة الأنثروبولوجية لفهم الخطاب الديني السياسي أنه ليس مجرد مزيج عشوائي من النصوص الدينية والشعارات السياسية، بل منظومة رمزية متشابكة تنصهر فيها الأبعاد الثقافية والاجتماعية مع أدوات السلطة وآليات الهيمنة .فالخطاب الديني السياسي يتجاوز كونه أداة لنقل المعاني، إذ يُعيد صياغتها بشكل دائم اعتمادًا على الظروف التاريخية، والسياسية، والاقتصادية المحيطة. كما يوظف الرموز الدينية والطقوس والمقدسات بشكل دقيق لإضفاء الشرعية أو لحشد الجماهير حول أهداف محددة .انطلاقًا من هذه الرؤية يمكن فهم الدين في المجال السياسي ليس بمثابة جوهر ثابت بل بوصفه ظاهرة ديناميكية تنطوي على تأثيرات متبادلة مع علاقات القوة والتحولات الاجتماعية والتفاعلات بين السياقات المحلية والعالمية .فالرموز مثل مفاهيم الأمة، الشريعة، والهوية ليست كيانات ثابتة بمضامين جامدة، بل تكتسب معاني جديدة داخل الخطاب السياسي بما يخدم أغراضًا مختلفة، قد تتراوح بين التحكم السلطوي أو الاندفاع نحو التحرر .لذلك يعتبر تحليل الخطاب الديني السياسي من زاوية أنثروبولوجية أمرًا محوريًا لفهم أسس بناء الشرعية وآليات الصراع الرمزي وتصنيع الهويات الجماعية في إطار التنافس على السلطة .تمنح هذه المقاربة منظورًا واسع المدى لتحليل الظاهرة في مستوياتها المختلفة، بدءًا من تفاصيل الحياة اليومية وما تحتويه من تعبيرات خطابية متجسدة في الطقوس والرموز مرورًا بالتشكيلات التنظيمية والمؤسسات التي تعيد إنتاج الخطاب، وصولًا إلى السياسات العامة التي تبرر حضوره في المجال العام. هذا النوع من التحليل يتخطى القراءة السطحية للنصوص ليغوص في عمق اللغة، والسيمائيات، والسرديات، مع مراعاة البُنى الاجتماعية والاقتصادية التي تؤطر هذا الخطاب المعقد .كما تهدف هذه المقاربة إلى ما هو أبعد من التشخيص والوصف؛ فهي تطرح تساؤلات نقدية مهمة حول مكانة المقدس في المجال السياسي، وتحذر من المخاطر التي قد تنتج عن تسييس الدين، مثل تعزيز الإقصاء المجتمعي، وتأجيج الانقسامات، واستغلال الرموز الدينية في نزاعات السلطة .علاوة على ذلك، تمهد هذه الرؤية الطريق لدراسات مقارنة عبر الزمن والجغرافيا لفهم الكيفية التي تتطور بها أدوار الخطاب الديني السياسي في سياقات العولمة، والتكنولوجيا الرقمية، وصعود الحركات العابرة للحدود .ختامًا، تقدم أنثروبولوجيا الأديان أدوات تحليلية شاملة وقوية لفهم الخطاب الديني السياسي باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الممارسات الثقافية والسياسية .هذا المنظور المتعدد الأبعاد يساعد الباحثين على استيعاب الرمزية،

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

الطقوسية، والاجتماعية والسياسية لهذا الخطاب ضمن سياقاته المحلية والعالمية. ولا يقتصر الأمر على تفسير الظاهرة فحسب، بل يمتد إلى التنبؤ بتداعياتها على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وعلاقة الدين بالدولة في المجتمعات الحديثة.

قائمة المراجع:

1-أحمد الموصللي ، موسوعة الحركات الإسلامية في الوطن العربي و ايران و تركيا ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2004.(نسخة إلكترونية).

2-اسماعيل قيرة و آخرون ، مستقبل الديمقراطية في الجزائر ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2002.

3-سعد الدين ابراهيم و آخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ،1987.

4-عبد اله بلقزيز ، العرب و الحداثة دراسة في مقالات الحداثيين ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2007

5-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ،ط3 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009.

6-عبد اللطيف الهرماسي و آخرون ، الحركات الإسلامية و الديمقراطية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2001.

7-علي عبد الرازق ، الإسلام و أصول الحكم ، دراسة و وثائق بقلم : محمد عمارة ، مكتبة الإسكندرية ، مصر ، 2002.(نسخة الكترونية).

8-كميل الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة ، دار النهار ، لبنان ، 1998.(نسخة إلكترونية).

9-مدان محمد ، المرجعية السوسيوتاريخية للسلطة السياسية في الجزائر ،مطبعة إبن خلدون ، الجزائر ، 2010.

10-محمد عابد الجابري ، الديمقراطية و حقوق الإنسان ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ، 1994

ISSN/2353-0197 EISSN/2676-2102

11-محفوظ نحناح ، الجزائر المنشودة: المعادلة المفقودة....الإسلام الوطنية الديمقراطية،ط1 ،دار النبأ، الجزائر ، 1999.

12-منذر خدام ، أسئلة الديمقراطية في الوطن العربي ، منشورات وزارة الثقافة ،سوريا ،2004.

13-يوسف القرضاوي ، الإسلام و العلمانية وجها لوجه، ط3 ، مؤسسة الرسالة ،لبنان ،1992.

المقالات :

محمد بن أحمد، 2017،الشرعية السياسية في ظل الأنظمة السياسية العربية الواقع و المأمول، مجلة البحوث السياسية و الإدارية،العدد 11، جامعة الجلفة ، الجزائر.

الأطروحات:

بشيخ خيرة، الشرعية السياسية في الجزائر و انعكاساتها على الاستقرار السياسي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2017-2018.